Conference Proceedings: Enhancing the Role of Islamic, Social, and Human Studies in Building Society, Volume 23, July 2026.

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

ضوابط استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية :دراسة تأصيلية تطبيقية

أ. م. د. عماد منهل سلطان الجبوري

ديوان الوقف السني دائرة المؤسسات الدينية والخيرية دائرة الوقف السني / كركوك

Dr. Imad Manhal Sultan Al-Jubouri
Sunni Endowment Office Department of Religious and Charitable Institutions Sunni Endowment Office / Kirkuk

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان الضوابط الشرعية والمنهجية والأخلاقية الحاكمة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية، من خلال دراسة تأصيلية تطبيقية تسعى إلى استكشاف الأساس الشرعي للإفادة من هذه التقنيات في البحث الفقهي والإفتاء والتعليم الشرعي، وتقويم أبرز تطبيقاتها المعاصرة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية وأصولها. وتنبع أهمية البحث من التوسع المتزايد في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجالات العلمية والمعرفية، وما يثيره ذلك من تساؤلات تتعلق بحدود الاستخدام المشروع لهذه التقنيات ومدى توافقها مع الضوابط الشرعية المعتبرة.اعتمد البحث المنهج التحليلي القائم على دراسة النصوص الشرعية والدراسات الفقهية والبحوث المعاصرة ذات الصلة بموضوع الذكاء الاصطناعي، وتحليل التطبيقات الحديثة وتقويمها في ضوء القواعد الفقهية والأصولية. وقد توصل البحث إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل أداة علمية مهمة يمكن الإفادة منها في خدمة الدراسات الفقهية من خلال تسهيل الوصول إلى المصادر الشرعية، وتحليل النصوص، وتنظيم البيانات الفقهية، ودعم البحث العلمي والتعليم الشرعي. كما بينت الدراسة أن مشروعية استخدام هذه التقنيات تستند إلى جملة من القواعد الشرعية، منها أصل الإباحة في الوسائل، وقاعدة الوسائل لها أحكام المقاصد، ومراعاة المصالح المعتبرة شرعًا. وأكدت النتائج أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يحل محل الفقيه أو المجتهد في استنباط الأحكام الشرعية، وإنما يظل وسيلة مساعدة تتطلب رقابة علمية وشرعية مستمرة. وأوصى البحث بضرورة وضع معايير وضوابط واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية، وتعزيز التعاون بين المتخصصين في العلوم الشرعية والتقنية لتطوير تطبيقات أكثر دقة وموثوقية.

الكلمات المفتاحية :الذكاء الاصطناعي، الدراسات الفقهية، الضوابط الشرعية، البحث الفقهي، الإفتاء الإلكتروني.

Abstract

This study aims to identify the Sharia, methodological, and ethical controls governing the use of Artificial Intelligence (AI) technologies in Islamic jurisprudential studies through a foundational and applied approach. It seeks to explore the legal basis for employing AI in juristic research, Islamic legal opinions (fatwa), and Sharia education, while evaluating contemporary AI applications in light of the objectives and principles of Islamic law. The importance of this study stems from the growing use of AI applications in scientific and knowledge-based fields and the questions raised regarding the legitimacy and limits of their use within Islamic jurisprudence.The study adopts an analytical methodology based on examining relevant Islamic legal texts, jurisprudential literature, and contemporary studies related to AI, as well as analyzing and evaluating modern applications according to the principles and maxims of Islamic jurisprudence. The findings indicate that AI constitutes an important scientific tool that can effectively support jurisprudential studies by facilitating access to Sharia sources, analyzing legal texts, organizing jurisprudential data, and enhancing legal research and Islamic education. The study further concludes that the permissibility of using AI technologies is grounded in established Sharia principles, including the presumption of permissibility in means, the rule that means take the

rulings of their objectives, and the consideration of legitimate public interests. However, AI cannot replace the jurist or qualified mujtahid in deriving legal rulings; rather, it remains a supportive tool that requires continuous scholarly and Sharia supervision. The study recommends establishing clear standards and regulations for the use of AI in jurisprudential studies and strengthening cooperation between Sharia scholars and technology specialists to develop more accurate and reliable AI applications.

Keywords: Artificial Intelligence, Jurisprudential Studies, Sharia Controls, Juristic Research, Electronic Fatwa.

المقدمة

يشهد العالم المعاصر ثورة رقمية متسارعة أفرزت تطبيقات متقدمة للذكاء الاصطناعي امتد تأثيرها إلى مختلف مجالات المعرفة الإنسانية، بما في ذلك العلوم الشرعية والدراسات الفقهية. وقد أسهمت هذه التقنيات في تطوير أساليب البحث العلمي ومعالجة البيانات وتحليل النصوص واسترجاع المعلومات، مما أتاح إمكانات جديدة لتوظيفها في خدمة الدراسات الفقهية والبحث الشرعي. ومع تزايد الاعتماد على التطبيقات الذكية في المجال العلمي، برزت الحاجة إلى دراسة الأبعاد الشرعية والمنهجية والأخلاقية المرتبطة باستخدام هذه التقنيات، ولا سيما في مجال الفقه الإسلامي الذي يقوم على أصول علمية دقيقة وقواعد اجتهادية راسخة.وتنبع أهمية هذا الموضوع من أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة تقنية مساعدة، بل أصبح عنصرًا مؤثرًا في إنتاج المعرفة وتحليلها وتداولها، الأمر الذي يقتضي بيان حدود الإفادة منه في الدراسات الفقهية، والكشف عن الضوابط التي تضمن توافق استخدامه مع مقاصد الشريعة الإسلامية وأصولها. كما تبرز أهمية البحث في ظل التوسع الملحوظ في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإفتاء الإلكتروني والتعليم الشرعي وإدارة قواعد البيانات الفقهية، وما يرافق ذلك من إشكالات علمية وشرعية تستدعي الدراسة والتحليل.وقد حظي موضوع الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالفقه الإسلامي باهتمام عدد من الباحثين المعاصرين. ومن أبرز الدراسات في هذا المجال دراسة أحمد سعد علي البرعي الموسومة: "تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي"، المنشورة في مجلة دار الإفتاء المصرية سنة ٢٠٢٢، والتي تناولت التطبيقات المختلفة للذكاء الاصطناعي وأثرها في الأحكام الشرعية، وانتهت إلى ضرورة إخضاع هذه التطبيقات للضوابط الشرعية العامة. كما تناولت دراسة فلاح محمد الهاجري بعنوان: "المسؤولية الشرعية لمستخدمي الذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية"، المنشورة في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت سنة ٢٠٢٤، الأحكام الشرعية المترتبة على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الناشئة عنها. كذلك ناقشت دراسة نورا دويم فلاح المويزري الموسومة: "الذكاء الاصطناعي: أحكامه وضوابطه في الشريعة الإسلامية"، المنشورة في مجلة كلية دار العلوم بجامعة القاهرة سنة ٢٠٢٥، جملة من الضوابط الشرعية والأحكام المتعلقة بالتقنيات الذكية ومستجداتها. كما عرضت دراسة أمل أحمد حسنين أحمد الخشت بعنوان: "توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي: قسمة التركات أنموذجًا"، المنشورة سنة ٢٠٢٤، نموذجًا تطبيقيًا للاستفادة من الذكاء الاصطناعي في بعض أبواب الفقه الإسلامي. وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات، فإنها تناولت جوانب جزئية من الموضوع، كالأحكام الشرعية العامة، أو المسؤولية الشرعية، أو التطبيقات الفقهية المتخصصة، في حين يسعى هذا البحث إلى تقديم معالجة أكثر شمولًا من خلال الجمع بين الجانب التأصيلي والجانب التطبيقي، وبيان الضوابط الشرعية والمنهجية والأخلاقية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية، وتقويم أبرز تطبيقاتها المعاصرة في ضوء مقاصد الشريعة وأصولها.وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي :ما الضوابط الشرعية والمنهجية والأخلاقية التي ينبغي مراعاتها عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة المتعلقة بمفهوم الذكاء الاصطناعي ومجالات توظيفه في الدراسات الفقهية، والأساس الشرعي للاستفادة منه، ومدى مشروعية تطبيقاته في البحث الفقهي والإفتاء والتعليم الشرعي.واعتمد البحث المنهج التحليلي في دراسة النصوص الشرعية والدراسات المعاصرة وتحليل التطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي وتقويمها في ضوء القواعد والأصول الفقهية. كما استُعين بالمنهج الوصفي عند عرض التطبيقات المعاصرة وبيان خصائصها وآثارها العلمية.ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيمه الى ثلاثة مباحث:المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي والدراسات الفقهية وأسس العلاقة بينهماالمطلب الأول :مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرعي المطلب الثاني :مفهوم الدراسات الفقهية ومجالات الإفادة من الذكاء الاصطناعي المطلب الثالث :الأساس الشرعي لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية المبحث الثاني: ضوابط استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية المطلب الأول :الضوابط الشرعية لاستخدام الذكاء الاصطناعي

- المطلب الثاني :الضوابط المنهجية والعلمية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية المطلب الثالث :الضوابط الأخلاقية والمهنية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية المبحث الثالث: التطبيقات الفقهية للذكاء الاصطناعي وتقويمها المطلب الأول :استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث الفقهي المطلب الثاني :استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والتعليم الفقهي المطلب الثالث :تقويم التطبيقات المعاصرة للذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية في ضوء الضوابط الشرعيةالخاتمة المبحث الأول ماهية الذكاء الاصطناعي والدراسات الفقهية وأسس

العلاقة بينهما وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، على النحو الآتي:المطلب الأول :مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرعي.المطلب الثاني :مفهوم الدراسات الفقهية ومجالات الإفادة من الذكاء الاصطناعي.المطلب الثالث :الأساس الشرعي لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرعي

يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز التحولات التقنية التي شهدها العصر الحديث، إذ انتقل من كونه مجالًا متخصصًا في علوم الحاسوب إلى تقنية مؤثرة في مختلف مجالات الحياة العلمية والعملية. وقد انعكس هذا التطور على العلوم الشرعية بوجه عام والدراسات الفقهية بوجه خاص، نتيجة ما توفره هذه التقنيات من إمكانات متقدمة في معالجة المعلومات وتحليل البيانات واسترجاع النصوص وتصنيفها. ومن ثم أصبح من الضروري الوقوف على مفهوم الذكاء الاصطناعي وحدود تطبيقاته في المجال الشرعي، تمهيدًا لبيان الضوابط التي تحكم الإفادة منه في الدراسات الفقهية. ويُقصد بالذكاء الاصطناعي مجموعة الأنظمة والتطبيقات الحاسوبية التي تُصمم لمحاكاة بعض القدرات الذهنية للإنسان، كالتعلم والاستنتاج والتحليل واتخاذ القرار ومعالجة اللغات الطبيعية. ويعتمد هذا النوع من التقنيات على خوارزميات متطورة تمكّنه من معالجة كميات كبيرة من البيانات واستخراج الأنماط والعلاقات فيما بينها بصورة تساعد على إنتاج مخرجات معرفية يمكن الإفادة منها في مجالات متعددة[١]لقد أدى التطور المتسارع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى توسيع مجالات استخدامه في العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية، ثم امتد أثره إلى العلوم الشرعية. ويُلاحظ أن الدراسات الفقهية تُعد من أكثر المجالات القابلة للاستفادة من هذه التقنيات؛ نظرًا لاعتمادها على كم هائل من النصوص الشرعية والآراء الفقهية والاجتهادات المتراكمة عبر القرون. ولذلك أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي وسيلة مهمة لتيسير الوصول إلى المادة العلمية وتنظيمها وتحليلها وفق آليات أكثر كفاءة من الوسائل التقليدية[٢]ومن أبرز التطبيقات الشرعية للذكاء الاصطناعي بناء قواعد البيانات الفقهية ومحركات البحث المتخصصة التي تتيح للباحث الوصول السريع إلى النصوص القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال الفقهاء وقرارات المجامع الفقهية. كما أسهمت هذه التقنيات في تطوير أدوات الفهرسة الذكية التي تعتمد على الربط الدلالي بين الموضوعات والمسائل الفقهية، مما يساعد الباحث على استكشاف العلاقات العلمية بين الأحكام الشرعية المختلفة والوصول إلى المصادر ذات الصلة بموضوع البحث في وقت وجيز[٣]. ومن التطبيقات المهمة كذلك توظيف تقنيات معالجة اللغة العربية في تحليل النصوص الفقهية واستخراج المفاهيم والمصطلحات والأحكام المتكررة، وهو ما يسهم في بناء قواعد معرفية منظمة يمكن الإفادة منها في الدراسات المقارنة والبحوث المتخصصة. كما تساعد هذه التطبيقات في تتبع الاتجاهات الفقهية المعاصرة، وربط النوازل الحديثة بالأصول والقواعد الفقهية المناسبة لها، الأمر الذي يعزز من كفاءة البحث العلمي ويساعد الباحث على الإحاطة بالمادة الفقهية المتعلقة بموضوع الدراسة[٤]وفي نطاق الإفتاء الشرعي ظهرت تطبيقات تعتمد على الذكاء الاصطناعي في تقديم الإجابات الأولية عن الأسئلة الشرعية من خلال الاستناد إلى قواعد بيانات تضم النصوص الشرعية والفتاوى السابقة. ومع ذلك فإن هذه التطبيقات لا يمكن أن تحل محل المفتي المؤهل؛ لأن عملية الإفتاء لا تقتصر على استدعاء النصوص والأحكام، وإنما تتطلب فهم الواقع وتحقيق المناط ومراعاة المقاصد الشرعية والظروف المحيطة بالمسألة المعروضة، وهي أمور ترتبط بالاجتهاد البشري والخبرة الفقهية المتخصصة[٥]. كما امتدت تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى مجال التعليم الشرعي، من خلال تطوير منصات تعليمية ذكية تساعد في تنظيم المحتوى العلمي وتقديمه وفق مستويات المتعلمين واحتياجاتهم المعرفية. وأسهمت هذه المنصات في تسهيل دراسة العلوم الشرعية وإتاحة الوصول إلى المصادر الفقهية بصورة أكثر مرونة، فضلاً عن دورها في إعداد الملخصات العلمية وتصنيف الموضوعات واستخراج المعلومات من المصادر التراثية والمعاصرة[٦]وعلى الرغم من الفوائد المتعددة التي تحققها هذه التطبيقات، فإن الإفادة منها في الدراسات الفقهية يجب أن تتم في إطار من الضبط العلمي والشرعي؛ لأن الذكاء الاصطناعي يظل أداة مساعدة للباحث والفقيه، ولا يملك القدرة على ممارسة الاجتهاد المستقل أو إصدار الأحكام الشرعية ابتداءً. فالفقه الإسلامي يقوم على فهم النصوص الشرعية واستيعاب مقاصدها وربطها بالواقع، وهي عملية مركبة تتجاوز حدود المعالجة التقنية للبيانات. ومن ثم فإن الاستخدام الرشيد لهذه التقنيات ينبغي أن يهدف إلى تعزيز كفاءة البحث الفقهي وتطوير أدواته مع المحافظة على أصوله المنهجية وثوابته الشرعية[٧].

المطلب الثاني: مفهوم الدراسات الفقهية ومجالات الإفادة من الذكاء الاصطناعي

تُعد الدراسات الفقهية من الحقول العلمية المركزية في بنية العلوم الشرعية، إذ تعنى ببحث الأحكام العملية المستمدة من أدلتها التفصيلية، وتحليل مناهج الفقهاء في الاستنباط، وبيان كيفية تنزيل الأحكام على الوقائع والنوازل. ولا تقتصر هذه الدراسات على عرض الأقوال الفقهية، بل تمتد إلى تحرير محل النزاع، واستقراء الأدلة، وتحليل علل الأحكام، والموازنة بين الآراء، وربط الأحكام بمقاصد الشريعة وقواعدها الكلية. ومن ثم فإن طبيعة البحث الفقهي تجمع بين النظر النصي، والتحليل المقاصدي، والفهم الواقعي، وهو ما يجعل الإفادة من الذكاء الاصطناعي ممكنة من جهة، ومقيدة

بالضوابط العلمية والشرعية من جهة أخرى[٨]. وتقوم الدراسات الفقهية في أصلها على التعامل مع مادة علمية واسعة تشمل القرآن الكريم، والسنة النبوية، وأقوال الصحابة والتابعين، ومذاهب الفقهاء، والقواعد الفقهية، وقرارات المجامع الفقهية، والفتاوى المعاصرة. وهذه الطبيعة التراكمية تجعل الباحث الفقهي في حاجة مستمرة إلى أدوات تساعده على جمع المادة، وتصنيفها، واسترجاعها، وتحليلها[٩]. ومن هنا تظهر أهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي بوصفها وسائل مساعدة في تنظيم المعرفة الفقهية، لا بوصفها بديلًا عن الفقيه أو الباحث المتخصص [١٠]وتتجلى أولى مجالات الإفادة من الذكاء الاصطناعي في خدمة الدراسات الفقهية في بناء قواعد بيانات فقهية ذكية، قادرة على ربط المسائل بأدلتها ومظانها ومذاهبها. فبدلًا من البحث اللفظي المحدود، تتيح تقنيات المعالجة الدلالية الوصول إلى النصوص المتقاربة في المعنى، ولو اختلفت ألفاظها، الأمر الذي يعين الباحث على تكوين تصور أوسع للمسألة محل الدراسة. وتزداد أهمية هذا المجال في البحوث المقارنة التي تتطلب الرجوع إلى مصادر متعددة ومذاهب مختلفة [١١]. كما يمكن الإفادة من الذكاء الاصطناعي في تصنيف المسائل الفقهية وتحليلها وفق الأبواب والموضوعات والقواعد الحاكمة لها. فالمسألة الفقهية لا تُفهم غالبًا بمعزل عن أصلها الكلي أو قاعدتها الضابطة أو مقصدها الشرعي، ولذلك فإن الأدوات الذكية القادرة على الربط بين الفروع والقواعد تساعد الباحث على إدراك البنية المنهجية للمسائل، وتمنحه قدرة أكبر على تحليلها ضمن سياقها الفقهي الصحيح [١٢]ومن المجالات التطبيقية المهمة توظيف الذكاء الاصطناعي في علم الفرائض وقسمة التركات، نظرًا لاعتماد هذا الباب على قواعد حسابية دقيقة ومعطيات محددة تتعلق بالورثة والأنصبة والحجب والتعصيب. وقد تناولت بعض الدراسات المعاصرة إمكانية توظيف هذه التقنيات في خدمة الفقه الإسلامي من خلال قسمة التركات أنموذجًا، مع التنبيه إلى ضرورة ضبط المدخلات والتحقق من المخرجات؛ لأن الخطأ في البيانات أو البرمجة قد يؤدي إلى الإخلال بحقوق الورثة [١٣]. ويمتد مجال الإفادة كذلك إلى بعض أبواب العبادات التي تدخلها النيابة، مثل الحج عن الغير ونحو ذلك من المسائل التي تتصل بإمكانات التقنية الحديثة وحدود استخدامها. وتبرز أهمية هذا المجال في كونه يكشف عن حاجة الفقه المعاصر إلى دراسة التطبيقات التقنية الجديدة في ضوء القواعد الشرعية الحاكمة للعبادات، ولا سيما القواعد المتعلقة بالنية، والأهلية، والمباشرة، والوكالة، وتحقيق المقصود الشرعي من الفعل التعبدي [١٤].أما في مجال الإفتاء والتعليم الفقهي، فيمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤدي دورًا مساعدًا في ترتيب الأسئلة، واسترجاع الفتاوى السابقة، وتصنيف النوازل، وتقديم مادة أولية للمفتي أو الباحث. غير أن هذا الاستخدام لا يرقى إلى مرتبة الإفتاء المستقل؛ لأن الفتوى تتطلب فهمًا للواقع، وتحققًا من مناط الحكم، ومراعاةً لحال المستفتي، وهي عناصر لا تتحقق بمجرد المعالجة الآلية للنصوص. ولذلك فإن الذكاء الاصطناعي في هذا المجال ينبغي أن يبقى أداة مساندة للمتخصص، لا جهة منشئة للحكم الشرعي [١٥]. وبناءً على ذلك، فإن مفهوم الدراسات الفقهية في علاقتها بالذكاء الاصطناعي يقوم على التكامل لا الإحلال؛ فالتقنية تساعد في جمع المعرفة وتنظيمها وتحليلها، بينما يبقى الاجتهاد الفقهي منوطًا بالباحث المؤهل القادر على فهم النصوص وتنزيلها على الوقائع وفق أصول الاستدلال ومقاصد الشريعة. ومن ثم فإن الإفادة من الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية تمثل فرصة علمية مهمة، بشرط أن تُمارس ضمن إطار منهجي يضمن صحة البيانات، ودقة الإحالات، وسلامة الاستدلال، وعدم تجاوز حدود الأداة التقنية إلى مقام الاجتهاد الشرعي.

المطلب الثالث: الأساس الشرعي لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية

يُعد البحث في الأساس الشرعي لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية من المسائل المهمة التي تفرضها طبيعة التطور التقني المعاصر وما نتج عنه من أدوات معرفية جديدة أثرت في مختلف مجالات البحث العلمي. ولما كانت الشريعة الإسلامية شريعة صالحة لكل زمان ومكان، فقد أرست أصولًا وقواعد عامة يمكن من خلالها استيعاب المستجدات التقنية والحكم عليها في ضوء مقاصدها ومآلاتها وآثارها[١٦]. ومن ثم فإن دراسة مشروعية الإفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الفقهي تستدعي الرجوع إلى القواعد الأصولية والفقهية الحاكمة للوسائل والمصالح والمستجدات المعاصرة[١٧]، وتقرر القواعد الأصولية أن الأصل في المنافع والأشياء الإباحة ما لم يرد دليل يدل على المنع، وهي قاعدة اعتمدها جمهور الأصوليين في الحكم على المستجدات التي لا تتعلق بالعبادات المحضة، وإنما تدخل في نطاق الوسائل والأدوات المستخدمة لتحقيق المصالح المشروعة. وانطلاقًا من هذه القاعدة فإن تقنيات الذكاء الاصطناعي تعد من الوسائل الحديثة التي لا توصف بذاتها بالإباحة أو المنع، وإنما يرتبط حكمها بطبيعة استخدامها والغاية المقصودة منها وآثارها المترتبة عليها [١٨]كما يستند مشروعية توظيف الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية إلى قاعدة "للوسائل أحكام المقاصد"، وهي من القواعد المقررة في الفقه الإسلامي. فمتى كانت الوسيلة مؤدية إلى مقصد مشروع وكانت خالية من المحاذير الشرعية فإن استعمالها يكون مشروعًا تبعًا لمشروعية الغاية التي تؤدي إليها[١٩]، وبما أن البحث الفقهي يهدف إلى خدمة النصوص الشرعية وتحقيق الفهم الصحيح للأحكام الشرعية وتيسير الوصول إلى المعرفة الفقهية، فإن استخدام الوسائل التقنية الحديثة لتحقيق هذه الأهداف يدخل في دائرة المشروعية ما دام منضبطًا بالضوابط الشرعية والعلمية اللازمة [٢٠]. ويؤكد هذا التوجه ما قرره علماء المقاصد من أن

الشريعة جاءت لتحقيق مصالح العباد ودرء المفاسد عنهم، وأن الوسائل التي تسهم في حفظ الدين والعقل والعلم والمعرفة تدخل ضمن دائرة المصالح المعتبرة شرعًا. ولا شك أن ما توفره تقنيات الذكاء الاصطناعي من إمكانات في تنظيم المعلومات وتحليلها واسترجاعها بسرعة ودقة يسهم في خدمة العملية العلمية والبحثية، ويحقق جانبًا من المصالح المعتبرة المرتبطة بتنمية المعرفة الشرعية وتيسير الوصول إليها [٢١]. ومن جهة أخرى، فإن توظيف الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية يجد سنده الشرعي في مبدأ الاستفادة من الخبرات والوسائل البشرية النافعة. فقد دلت النصوص الشرعية والسيرة النبوية على مشروعية الإفادة من الوسائل والخبرات التي تحقق المصالح المشروعة، ما دامت لا تتعارض مع نص شرعي أو أصل قطعي. ولذلك لم يتردد الفقهاء عبر العصور في الاستفادة من الوسائل المستجدة في التدوين والتوثيق والحساب والفلك وغيرها من العلوم المساعدة لخدمة الأحكام الشرعية، الأمر الذي يدل على مرونة الشريعة وقدرتها على استيعاب التطورات العلمية والتقنية [٢٢]غير أن مشروعية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لا تعني إطلاق استخدامه دون ضوابط، إذ إن الشريعة الإسلامية تقيم التوازن بين المصالح والمفاسد، وتراعي النتائج والآثار المترتبة على الأفعال والتصرفات. ومن ثم فإن توظيف الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية يجب أن يخضع لمعيار المصلحة الشرعية، بحيث يكون وسيلة لخدمة العلم الشرعي وتحقيق مقاصده، لا سببًا في نشر الأخطاء أو الاعتماد على معلومات غير موثقة أو إضعاف الملكة الاجتهادية لدى الباحثين [٢٣]. كما أن خصوصية البحث الفقهي تقتضي التمييز بين الوظائف المساندة التي يمكن للذكاء الاصطناعي القيام بها، وبين الوظائف الاجتهادية التي تظل مرتبطة بأهل الاختصاص من العلماء والفقهاء. فالذكاء الاصطناعي قادر على جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وإبراز الروابط بينها، إلا أنه لا يمتلك أهلية الاجتهاد الشرعي التي تتطلب فهم النصوص في سياقاتها، وإدراك علل الأحكام، وتحقيق المناط، ومراعاة المقاصد والمآلات. ولذلك فإن الاعتماد عليه يجب أن يكون في حدود كونه أداة علمية مساعدة لا جهة مستقلة لإنتاج الأحكام الشرعية [٢٤]وعليه، فإن الأساس الشرعي لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية يقوم على جملة من الأصول المعتبرة، في مقدمتها أصل الإباحة في الوسائل، وقاعدة الوسائل لها أحكام المقاصد، ومراعاة المصالح المرسلة، وتحقيق مقاصد الشريعة في حفظ العلم وتنمية المعرفة. إلا أن هذه المشروعية تظل مقيدة بضرورة الالتزام بالضوابط الشرعية والمنهجية التي تمنع الانحراف في الاستخدام وتحافظ على أصالة البحث الفقهي ومكانة الاجتهاد الشرعي بوصفه وظيفة علمية لا يقوم بها إلا من توفرت فيه شروطها المعتبرة شرعًا.

المبحث الثاني ضوابط استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية

وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، على النحو الآتي:

- **المطلب الأول** :الضوابط الشرعية لاستخدام الذكاء الاصطناعي.**المطلب الثاني** :الضوابط المنهجية والعلمية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية.**المطلب الثالث** :الضوابط الأخلاقية والمهنية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية.

المطلب الأول: الضوابط الشرعية لاستخدام الذكاء الاصطناعي

أدى التطور المتسارع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى اتساع مجالات الإفادة منها في الدراسات الشرعية والفقهية، ولا سيما في مجالات البحث العلمي، وتحليل النصوص، واسترجاع المعلومات، وتصنيف الأحكام والمسائل الفقهية. غير أن الإفادة من هذه التقنيات لا تعني إطلاق استخدامها دون قيود أو ضوابط، بل تقتضي مراعاة جملة من الضوابط الشرعية التي تضمن سلامة التوظيف وتحافظ على أصالة المعرفة الفقهية ومكانة الاجتهاد الشرعي[٢٥]. فالذكاء الاصطناعي وإن كان يمثل أداة تقنية متقدمة، إلا أنه يظل خاضعًا للأحكام الشرعية العامة التي تحكم الوسائل والمستجدات المعاصرة وفق قواعد الشريعة ومقاصدها. ويتمثل أول هذه الضوابط في ضرورة توافق استخدام الذكاء الاصطناعي مع مقاصد الشريعة الإسلامية وأهدافها العامة[٢٦]، فالأصل أن كل وسيلة تؤدي إلى تحقيق مصلحة معتبرة شرعًا أو تسهم في حفظ الضروريات والحاجيات والتحسينيات تكون مشروعة ما لم تشتمل على مفسدة راجحة أو تؤدّ إلى مخالفة نص شرعي قطعي. وعليه فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية يكون مشروعًا متى كان الغرض منه خدمة المعرفة الشرعية، وتيسير الوصول إلى الأحكام، وتعزيز جودة البحث العلمي، دون أن يؤدي إلى الإخلال بأصول الاستدلال أو نشر المعلومات المضللة أو غير الموثقة [٢٧]ويتمثل الضابط الثاني في عدم إحلال الذكاء الاصطناعي محل الاجتهاد البشري. فالاجتهاد في الفقه الإسلامي عملية علمية مركبة تقوم على فهم النصوص الشرعية واستيعاب مقاصدها وتحقيق مناطاتها ومراعاة ظروف الوقائع والأشخاص والأزمان. وهذه العناصر لا يمكن اختزالها في عمليات حسابية أو خوارزميات رقمية مهما بلغت درجة تطورها. ومن ثم فإن الذكاء الاصطناعي لا يعدو أن يكون أداة مساعدة للفقيه والباحث، بينما يبقى إصدار الأحكام الشرعية واستنباطها من اختصاص أهل العلم المؤهلين الذين تتوافر فيهم شروط الاجتهاد المعتبرة شرعًا [٢٨].أما الضابط الثالث فيتمثل في ضرورة التحقق من صحة المعلومات والمخرجات التي تنتجها تطبيقات الذكاء الاصطناعي. ذلك أن هذه الأنظمة تعتمد في عملها على قواعد بيانات ومصادر معرفية قد يعتريها النقص أو الخطأ أو عدم التحديث، فضلاً

عن احتمال وقوع أخطاء في التحليل أو الاستنتاج. ولذلك فإن الباحث الفقهي ملزم بمراجعة المعلومات التي تقدمها هذه الأنظمة ومقارنتها بالمصادر الأصلية المعتمدة وعدم الاكتفاء بما تنتجه البرامج والتطبيقات الذكية دون تمحيص أو تدقيق[٢٩]كما يقتضي الاستخدام الشرعي للذكاء الاصطناعي الالتزام بالأمانة العلمية والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية. فسهولة الحصول على المعلومات وإعادة صياغتها بواسطة التطبيقات الذكية لا تبرر نسبة الأفكار أو النصوص إلى غير أصحابها أو إغفال التوثيق العلمي للمصادر والمراجع. ومن ثم فإن الباحث مطالب بالتحقق من مصادر المعلومات وتوثيقها توثيقًا دقيقًا وفق الأصول العلمية المتعارف عليها، تحقيقًا لمبدأ الأمانة العلمية الذي يعد من القيم الأساسية في المنهج الإسلامي للبحث والمعرفة [٣٠]. ويُضاف إلى ذلك ضابط مراعاة مآلات الاستخدام وآثاره المستقبلية، وهو من المبادئ المقررة في الفقه الإسلامي. فالحكم على الوسائل لا يقتصر على النظر في ذاتها، بل يمتد إلى النتائج المترتبة عليها. ولذلك ينبغي تقييم أثر استخدام الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية من حيث تأثيره في تكوين الملكة الفقهية لدى الباحثين، ومدى إسهامه في تنمية القدرة على الاستنباط والتحليل، أو إضعافها نتيجة الاعتماد المفرط على الحلول التقنية الجاهزة. فالمصلحة الشرعية تقتضي أن تبقى هذه التطبيقات وسائل داعمة للبحث العلمي لا بدائل عن الجهد العلمي والاجتهادي المباشر [٣١]كما أن من الضوابط المهمة مراعاة خصوصية العلوم الشرعية وتميزها عن غيرها من العلوم التطبيقية؛ لأن الفقه الإسلامي لا يقوم على مجرد معالجة البيانات أو استرجاع المعلومات، بل يعتمد على منظومة متكاملة من الأدلة والقواعد والمقاصد والاعتبارات الواقعية. ولذلك فإن أي توظيف للذكاء الاصطناعي ينبغي أن يتم في إطار احترام هذه الخصوصية وعدم التعامل مع الأحكام الشرعية بوصفها معطيات رقمية مجردة قابلة للمعالجة الآلية بمعزل عن سياقاتها العلمية والواقعية [٣٢].

المطلب الثاني: الضوابط المنهجية والعلمية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية

لا يقتصر توظيف الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية على مراعاة الضوابط الشرعية فحسب، بل يتطلب كذلك الالتزام بجملة من الضوابط المنهجية والعلمية التي تضمن سلامة البحث ودقة نتائجه. فالبحث الفقهي يقوم على أسس معرفية راسخة تتعلق بصحة الاستدلال، وتوثيق المصادر، وتحقيق النصوص، وربط الأحكام بأدلتها التفصيلية، وهي متطلبات لا يمكن تجاوزها أو الاستغناء عنها عند استخدام التقنيات الحديثة مهما بلغت درجة تطورها. ومن ثم فإن الإفادة من الذكاء الاصطناعي في المجال الفقهي ينبغي أن تكون ضمن إطار منهجي يحافظ على المعايير العلمية المعتمدة في الدراسات الشرعية [٣٣]. ويُعد التحقق من صحة المعلومات والمخرجات العلمية أول الضوابط المنهجية التي يجب مراعاتها عند استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي. فالأنظمة الذكية تعتمد في إنتاج نتائجها على البيانات التي دُربت عليها وعلى الخوارزميات المستخدمة في معالجتها، الأمر الذي قد يؤدي أحيانًا إلى ظهور معلومات غير دقيقة أو استنتاجات غير صحيحة أو إحالات غير موثقة. ولذلك فإن الباحث الفقهي لا يجوز له الاعتماد على المخرجات الرقمية اعتمادًا مباشرًا، بل يتعين عليه مراجعتها في ضوء المصادر الأصلية المعتمدة، والتأكد من صحة النصوص والأقوال المنسوبة إلى أصحابها قبل توظيفها في البحث العلمي [٣٤]كما يقتضي المنهج العلمي في الدراسات الفقهية ضرورة الرجوع إلى المصادر الأصلية وعدم الاكتفاء بالمعلومات المستخرجة آليًا. فالذكاء الاصطناعي قد يسهل الوصول إلى النصوص أو يختصر عملية البحث، لكنه لا يغني عن الرجوع إلى الكتب المعتمدة والمراجع الأصيلة للتحقق من دقة النصوص وسياقاتها العلمية. ويكتسب هذا الضابط أهمية خاصة في الدراسات الفقهية المقارنة التي تتطلب فهم الأقوال في سياقاتها المذهبية والتاريخية والعلمية، وعدم الاكتفاء بعرضها بصورة مجتزأة أو مختصرة [٣٥]. ومن الضوابط الأساسية كذلك ضرورة المحافظة على الأمانة العلمية في التعامل مع مخرجات الذكاء الاصطناعي. فالباحث مسؤول عن جميع المعلومات الواردة في بحثه، سواء حصل عليها من المصادر التقليدية أو من التطبيقات الذكية. ولذلك فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في إعداد الملخصات أو التصنيفات أو التحليلات لا يعفي الباحث من واجب التوثيق والإحالة إلى المصادر الأصلية، كما لا يجيز له نسبة الأفكار أو النتائج إلى نفسه إذا كانت مستمدة من أعمال الآخرين دون بيان مصدرها [٣٦]ويُضاف إلى ذلك ضرورة مراعاة الموضوعية العلمية عند استخدام التطبيقات الذكية. فالذكاء الاصطناعي قد يتأثر بطبيعة البيانات التي دُرب عليها أو بالمنهجية التي بُرمج وفقها، مما قد يؤدي إلى إبراز اتجاهات معينة أو إغفال اتجاهات أخرى. ومن ثم فإن الباحث الفقهي مطالب بالتعامل النقدي مع النتائج التي تقدمها هذه الأنظمة، وعدم التسليم بها بصورة مطلقة، بل إخضاعها للمراجعة والتحليل والمقارنة في ضوء الأدلة الشرعية والقواعد الأصولية والمراجع المعتمدة [٣٧]. كما يتطلب الاستخدام العلمي الرشيد للذكاء الاصطناعي المحافظة على مهارات البحث الفقهي وتنميتها. فالاعتماد المفرط على التطبيقات الذكية قد يؤدي إلى ضعف الملكة العلمية لدى الباحث وإلى تراجع قدرته على الاستنباط والتحليل والنقد العلمي. ولذلك ينبغي أن يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه وسيلة مساعدة تعزز كفاءة الباحث وتوفر وقته وجهده، لا بوصفه بديلًا عن العمليات العقلية والاجتهادية التي يقوم عليها البحث الفقهي الأصيل [٣٨]ومن الضوابط المهمة كذلك ضرورة تحديث البيانات والمعلومات المستخدمة في التطبيقات الذكية، ولا سيما في الدراسات المتعلقة بالنوازل والقضايا المعاصرة. فالتطور

المستمر في الفتاوى والقرارات الفقهية والأنظمة القانونية يتطلب الاعتماد على قواعد بيانات محدثة تعكس المستجدات العلمية والفقهية بصورة دقيقة. وإلا فإن النتائج المستخرجة قد تكون غير ملائمة للواقع أو مبنية على معلومات تجاوزها الاجتهاد الفقهي المعاصر [٣٩].

المطلب الثالث: الضوابط الأخلاقية والمهنية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية

أصبح الالتزام بالضوابط الأخلاقية والمهنية في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من المتطلبات الأساسية للبحث العلمي المعاصر، ولا سيما في الدراسات الفقهية التي تتصل بالأحكام الشرعية والقيم الدينية والأخلاقية للمجتمع. فالتطور التقني الذي أتاح إمكانات واسعة في جمع المعلومات وتحليلها وإنتاج المحتوى العلمي، أوجد في المقابل تحديات أخلاقية ومهنية تستوجب وضع إطار ضابط يضمن سلامة الاستخدام ويحافظ على مصداقية البحث الفقهي وأصالته[٤٠]. ومن ثم فإن نجاح توظيف الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية لا يتوقف على كفاءته التقنية فحسب، بل يرتبط كذلك بمدى التزام الباحث بالمعايير الأخلاقية والمهنية الحاكمة للعمل العلمي. ويُعد مبدأ الأمانة العلمية من أهم الضوابط الأخلاقية التي ينبغي مراعاتها عند استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي. فالباحث مسؤول مسؤولية كاملة عن جميع المعلومات والنتائج التي يتضمنها بحثه، حتى وإن استعان في إعدادها أو تنظيمها أو تحليلها بأدوات ذكية[٤١]. ولذلك لا يجوز الاعتماد على المخرجات الآلية دون التحقق من صحتها ومطابقتها للمصادر الأصلية، كما لا يجوز نسبة الأفكار أو التحليلات أو النصوص إلى الباحث إذا كانت مستمدة من مصادر أخرى دون توثيقها وفق الأصول العلمية المعتمدة. ويزداد التأكيد على هذا المبدأ في الدراسات الفقهية لما لها من صلة مباشرة بالأحكام الشرعية وما يترتب عليها من آثار علمية وعملية [٤٢]ويرتبط بالأمانة العلمية مبدأ النزاهة البحثية، الذي يقتضي أن يكون استخدام الذكاء الاصطناعي وسيلة مساعدة في البحث لا أداة لإخفاء الجهد العلمي أو التحايل على متطلبات البحث الأكاديمي. فالتوسع في استخدام التطبيقات الذكية قد يغري بعض الباحثين بالاعتماد الكلي على المحتوى المنتج آليًا دون ممارسة التحليل والنقد والمقارنة العلمية اللازمة. ويؤدي ذلك إلى إضعاف القيمة العلمية للبحث وإفقاد الباحث دوره الحقيقي في بناء المعرفة وتحليلها. ومن ثم فإن الاستخدام المهني الرشيد لهذه التقنيات يستلزم المحافظة على الدور المركزي للباحث في جميع مراحل البحث العلمي [٤٣]. كما تقتضي الأخلاقيات المهنية احترام حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين والباحثين. فالذكاء الاصطناعي يعتمد في كثير من الأحيان على معالجة كميات ضخمة من البيانات والنصوص المنشورة، الأمر الذي يستوجب مراعاة حقوق أصحاب هذه الأعمال وعدم إعادة إنتاجها أو اقتباسها أو إعادة صياغتها بصورة توهم بأنها إنتاج علمي أصيل للباحث. ولذلك فإن الالتزام بقواعد التوثيق العلمي والإحالة الدقيقة إلى المصادر يمثل أحد المرتكزات الأساسية للاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية [٤٤]ومن الضوابط المهمة كذلك مبدأ الشفافية في الإفصاح عن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي. فقد أصبح من المتطلبات الأكاديمية المعاصرة بيان حدود استخدام هذه الأدوات في إعداد البحوث العلمية، سواء استُخدمت في جمع البيانات أو تنظيمها أو تلخيصها أو مراجعتها لغويًا. وتكمن أهمية هذا المبدأ في تعزيز الثقة بالمخرجات العلمية وتمكين المحكمين والباحثين من تقييم طبيعة الجهد البشري المبذول في البحث ومدى تأثير الأدوات التقنية في نتائجه واستنتاجاته [٤٥]. ويقتضي الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي كذلك المحافظة على مكانة المرجعية العلمية للفقهاء والعلماء والمؤسسات الشرعية المختصة. فالتقنيات الذكية مهما بلغت درجة تطورها لا تمتلك الأهلية العلمية أو الشرعية التي تؤهلها للاستقلال بإنتاج الأحكام الشرعية أو الترجيح بين الأقوال الفقهية بصورة نهائية. ولذلك فإن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي ينبغي أن يبقى في حدود المساندة العلمية، مع ضرورة الرجوع إلى أهل الاختصاص في المسائل الاجتهادية والنوازل المعاصرة التي تتطلب نظرًا فقهيًا متخصصًا [٤٦]ومن الجوانب الأخلاقية المهمة أيضًا ضرورة الحذر من التحيزات المعرفية والمعلوماتية التي قد تتضمنها بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي. فهذه الأنظمة تعتمد على البيانات التي تُدرَّب عليها، وقد تعكس أحيانًا توجهات فكرية أو ثقافية أو معرفية معينة تؤثر في طبيعة المخرجات التي تنتجها. ومن ثم فإن الباحث الفقهي مطالب بالتعامل النقدي مع هذه المخرجات وعدم التسليم بها بصورة مطلقة، بل إخضاعها للمراجعة والتحليل في ضوء الأدلة الشرعية والقواعد العلمية المعتمدة [٤٧].

المبحث الثالث التطبيقات الفقهية للذكاء الاصطناعي وتقويمها

وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، على النحو الآتي:

- **المطلب الأول** :استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث الفقهي.**المطلب الثاني** :استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والتعليم الفقهي.**المطلب الثالث** :تقويم التطبيقات المعاصرة للذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية في ضوء الضوابط الشرعية.

المطلب الأول: استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث الفقهي

شهد البحث الفقهي في العصر الرقمي تطورًا ملحوظًا نتيجة دخول التقنيات الحديثة في مختلف مراحل العملية البحثية، وكان الذكاء الاصطناعي من أبرز هذه التقنيات وأكثرها تأثيرًا في تطوير أدوات البحث وتحسين كفاءته. فقد أسهمت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في معالجة كثير من

التحديات التي تواجه الباحث الفقهي، ولا سيما تلك المتعلقة بضخامة المادة العلمية وتعدد مصادرها وتشعب موضوعاتها، الأمر الذي جعل هذه التقنيات تمثل وسيلة مساعدة مهمة في جمع المعلومات وتحليلها وتنظيمها واسترجاعها بصورة أكثر سرعة ودقة من الوسائل التقليدية[٤٨]. وتبرز أهمية الذكاء الاصطناعي في البحث الفقهي من خلال قدرته على التعامل مع كميات هائلة من النصوص الشرعية والفقهية في وقت قصير. فالمكتبة الفقهية الإسلامية تضم آلاف المؤلفات التي تمتد عبر قرون متعددة وتشمل مذاهب واتجاهات فقهية متنوعة، وهو ما يجعل عملية البحث اليدوي في كثير من الأحيان عملية شاقة تستغرق وقتًا طويلًا. وقد ساعدت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تجاوز هذه الصعوبة من خلال بناء قواعد بيانات ذكية ومحركات بحث متقدمة قادرة على استرجاع النصوص ذات الصلة بموضوع البحث وفق معايير دقيقة تتجاوز مجرد المطابقة اللفظية إلى التحليل الدلالي للمحتوى العلمي [٤٩]كما أسهم الذكاء الاصطناعي في تطوير آليات تصنيف المعرفة الفقهية وتنظيمها. فالأنظمة الذكية تستطيع تحليل النصوص الفقهية واستخراج الكلمات المفتاحية والمفاهيم الرئيسة وتصنيف المسائل وفق الأبواب الفقهية أو القواعد الشرعية أو المقاصد العامة للشريعة. ويتيح ذلك للباحث تكوين صورة أكثر شمولًا عن الموضوع محل الدراسة، ويساعده في تحديد العلاقات العلمية بين المسائل المختلفة وربط الفروع بأصولها والقضايا الجزئية بقواعدها الكلية [٥٠]ومن التطبيقات المهمة كذلك استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل الاتجاهات الفقهية والمقارنة بين الآراء والاجتهادات المختلفة. فهذه التقنيات تمكن الباحث من تتبع الأقوال الفقهية عبر مصادر متعددة، ورصد أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، وتحديد الأدلة التي استند إليها كل اتجاه فقهي. كما تساعد في بناء خرائط معرفية توضح تطور المسألة الفقهية عبر العصور ومواقف المدارس الفقهية المختلفة منها، وهو ما يسهم في تعزيز جودة الدراسات المقارنة وإثرائها بالتحليل العلمي المنظم[٥١]. ويظهر أثر الذكاء الاصطناعي كذلك في خدمة تحقيق النصوص الفقهية وفهرستها. فقد أصبحت بعض الأنظمة قادرة على مقارنة النسخ المختلفة للنصوص، واكتشاف مواضع الاختلاف بينها، والمساعدة في ضبط النصوص وتحسين فهرستها. وعلى الرغم من أن هذه المهام لا تزال تحتاج إلى مراجعة بشرية متخصصة، فإنها أسهمت في تقليل الجهد والوقت اللازمين لإنجاز الأعمال العلمية المرتبطة بالتحقيق والتوثيق [٥٢]كما أتاح الذكاء الاصطناعي إمكانات جديدة في مجال تلخيص الدراسات الفقهية واستخراج نتائجها الرئيسة، الأمر الذي يساعد الباحث على الإحاطة بالدراسات السابقة وتحديد الفجوات البحثية التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل. غير أن الإفادة من هذه الإمكانات تظل مشروطة بعدم الاكتفاء بالمخرجات الآلية، وضرورة الرجوع إلى النصوص الأصلية للتحقق من سلامة الفهم ودقة الاستنتاجات، لأن الاختصار الآلي قد يؤدي أحيانًا إلى إغفال بعض التفاصيل أو القرائن المؤثرة في فهم المسألة الفقهية [٥٣]. وعلى الرغم من الفوائد المتعددة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي للبحث الفقهي، فإن الاعتماد عليه ينبغي أن يكون ضمن حدود دوره بوصفه أداة مساعدة لا بديلًا عن الباحث. فالعملية الفقهية لا تقوم على جمع المعلومات فحسب، بل تتطلب ملكة علمية قادرة على الترجيح والاستنباط وتحليل الأدلة وفهم المقاصد الشرعية ومراعاة الواقع. وهذه الجوانب لا تزال مرتبطة بالعقل البشري والخبرة العلمية المتخصصة، ولا يمكن للأنظمة الذكية أن تحل محلها بصورة مستقلة[٥٤].

المطلب الثاني: استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والتعليم الفقهي

أدى التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى ظهور تطبيقات جديدة في مجال الإفتاء والتعليم الفقهي، الأمر الذي فتح آفاقًا واسعة للاستفادة من هذه التقنيات في نشر المعرفة الشرعية وتيسير الوصول إليها. وقد ساعدت هذه التطبيقات على تطوير أساليب تقديم المعلومة الفقهية وتحسين آليات التواصل بين المؤسسات الدينية والجمهور، فضلاً عن إسهامها في دعم العملية التعليمية وتوفير بيئات تعلم أكثر تفاعلية ومرونة. ومع ذلك، فإن توظيف الذكاء الاصطناعي في هذين المجالين يثير جملة من التساؤلات المتعلقة بحدود الاعتماد عليه ومدى قدرته على أداء الوظائف الشرعية والعلمية المرتبطة بالإفتاء والتعليم. ويُعد مجال الإفتاء من أكثر المجالات الشرعية حساسية؛ نظرًا لما يترتب على الفتوى من آثار دينية واجتماعية وقانونية[٥٥]. وقد أتاحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي إمكانية إنشاء منصات رقمية قادرة على استقبال الأسئلة الشرعية وتحليلها واسترجاع الإجابات المرتبطة بها من قواعد بيانات تضم الفتاوى السابقة والقرارات الفقهية والنصوص الشرعية. وأسهم ذلك في تسريع عملية الوصول إلى المعلومات الشرعية وتوسيع دائرة المستفيدين من الخدمات الإفتائية، ولا سيما في المجتمعات التي تعاني من محدودية الوصول إلى المؤسسات الدينية أو المتخصصين في الفقه الإسلامي [٥٦]كما ساعدت هذه التطبيقات في تنظيم العمل الإفتائي من خلال تصنيف الأسئلة بحسب موضوعاتها، وربطها بالنصوص والأدلة الشرعية ذات الصلة، وتسهيل أرشفة الفتاوى واسترجاعها عند الحاجة. ويؤدي ذلك إلى تعزيز كفاءة المؤسسات الإفتائية وتحسين قدرتها على التعامل مع الأعداد المتزايدة من الاستفسارات الشرعية، فضلاً عن الإسهام في توحيد الإجراءات التنظيمية المتعلقة بحفظ الفتاوى وتوثيقها[٥٧]. وعلى الرغم من هذه المزايا، فإن الذكاء الاصطناعي لا يملك القدرة على ممارسة الإفتاء المستقل؛ لأن الفتوى ليست مجرد عملية بحث عن نصوص أو استرجاع معلومات سابقة، وإنما هي عملية اجتهادية تتطلب فهمًا عميقًا للنصوص الشرعية وإدراكًا لواقع المستفتي

وظروفه الخاصة، فضلًا عن مراعاة المقاصد الشرعية والمآلات المتوقعة للحكم. ولذلك فإن دور الذكاء الاصطناعي في الإفتاء ينبغي أن يقتصر على تقديم المساعدة الفنية والعلمية للمفتي، دون أن يحل محل العالم المؤهل الذي يمتلك أدوات الاجتهاد والنظر الشرعي [٥٨]أما في مجال التعليم الفقهي، فقد أتاح الذكاء الاصطناعي إمكانات كبيرة لتطوير أساليب التعليم والتعلم. فقد أسهم في إنشاء منصات تعليمية ذكية قادرة على تقديم المحتوى الفقهي بصورة تفاعلية تتناسب مع مستويات المتعلمين المختلفة، كما ساعد في تصميم برامج تعليمية تراعي الفروق الفردية بين الطلاب وتتكيف مع احتياجاتهم المعرفية. ويُعد ذلك من أبرز مزايا التعليم المدعوم بالذكاء الاصطناعي، إذ يتيح للمتعلم الحصول على محتوى مناسب لقدراته العلمية وسرعته في الاستيعاب[٥٩]. كما أسهمت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تسهيل دراسة المتون الفقهية والقواعد الأصولية من خلال توفير أدوات للشرح والتلخيص والتحليل، وربط المسائل الفقهية بأدلتها الشرعية وقواعدها الكلية. وتساعد هذه التطبيقات في تقريب المادة العلمية إلى الطلاب والباحثين، وتمكينهم من الوصول إلى المصادر الفقهية المتنوعة بطريقة أكثر سهولة وتنظيمًا. كما يمكن الاستفادة منها في إعداد الاختبارات الإلكترونية وتقويم الأداء العلمي للمتعلمين بصورة أكثر دقة وموضوعية [٦٠]ومع ذلك، فإن التعليم الفقهي لا يقتصر على نقل المعلومات والمعارف، بل يتضمن بناء الملكة الفقهية وتنمية مهارات الاستنباط والتحليل والنقد العلمي لدى المتعلم. وهذه الجوانب لا يمكن أن تتحقق بصورة كاملة من خلال التطبيقات الذكية وحدها، بل تحتاج إلى التفاعل المباشر مع العلماء والمدرسين والاستفادة من خبراتهم العلمية والتربوية. ولذلك فإن الذكاء الاصطناعي ينبغي أن يُنظر إليه في مجال التعليم الفقهي بوصفه وسيلة مساعدة تعزز العملية التعليمية، لا بديلًا عن المعلم أو المؤسسة العلمية المتخصصة [٦١].

المطلب الثالث: تقويم التطبيقات المعاصرة للذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية في ضوء الضوابط الشرعية

أفرز التطور التقني المتسارع في مجال الذكاء الاصطناعي مجموعة واسعة من التطبيقات التي دخلت إلى ميدان الدراسات الفقهية، سواء في مجال البحث العلمي أو الإفتاء أو التعليم الشرعي أو إدارة المحتوى المعرفي الإسلامي. وقد ترتب على ذلك بروز الحاجة إلى تقويم هذه التطبيقات وتقويم آثارها العلمية والشرعية في ضوء الضوابط التي قررتها الشريعة الإسلامية وقواعد البحث الفقهي. فالتقويم لا يقتصر على بيان الجوانب التقنية لهذه التطبيقات، وإنما يمتد إلى دراسة مدى توافقها مع الأصول الشرعية والمنهجية التي تحكم المعرفة الفقهية. وتكشف التطبيقات المعاصرة للذكاء الاصطناعي عن مجموعة من الجوانب الإيجابية التي أسهمت في تطوير العمل الفقهي. فمن أبرز هذه الجوانب قدرتها على تسريع الوصول إلى المعلومات الشرعية واسترجاع النصوص الفقهية من مصادر متعددة في وقت قصير، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على كفاءة البحث العلمي وجودة جمع المادة الفقهية. كما ساعدت التطبيقات الذكية في تنظيم قواعد البيانات الفقهية وتسهيل عمليات الفهرسة والتصنيف والربط بين المسائل والأدلة والأقوال الفقهية، الأمر الذي أسهم في تعزيز الإنتاج العلمي وتطوير آليات البحث والاستقصاء [٦٢]ومن الجوانب الإيجابية كذلك قدرة الذكاء الاصطناعي على التعامل مع الكم الهائل من التراث الفقهي الإسلامي، إذ أصبحت بعض التطبيقات قادرة على تحليل آلاف الصفحات من الكتب الفقهية والأصولية واستخراج المفاهيم الرئيسة والعلاقات العلمية بينها. وقد أتاح ذلك للباحثين إمكانات جديدة في الدراسات المقارنة وتحليل الاتجاهات الفقهية وتتبع تطور الآراء والاجتهادات عبر المراحل التاريخية المختلفة، وهو ما يعزز من فرص التجديد الفقهي المنضبط ويخدم المقاصد العلمية للبحث الشرعي [٦٣]. إلا أن هذه التطبيقات لا تخلو من إشكالات علمية وشرعية تستوجب الوقوف عندها وتقويمها بصورة موضوعية. فمن أبرز هذه الإشكالات احتمال وقوع الأخطاء في تحليل النصوص أو تفسيرها أو ربطها بالسياقات الفقهية المناسبة. ويرجع ذلك إلى أن الأنظمة الذكية تعتمد على البيانات المتاحة لها وعلى الخوارزميات التي تدير عمليات التحليل والاستنتاج، وهي عوامل قد تؤدي إلى نتائج غير دقيقة إذا لم تكن البيانات مكتملة أو كانت آليات المعالجة قاصرة عن إدراك الخصوصيات العلمية للنصوص الشرعية [٦٤]كما يلاحظ أن بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي قد تتعامل مع الأحكام الشرعية بوصفها معلومات مجردة قابلة للمعالجة الآلية، في حين أن الفقه الإسلامي يقوم على منظومة متكاملة من النصوص والقواعد والمقاصد والاعتبارات الواقعية. ولذلك فإن الاقتصار على المعالجة الرقمية قد يؤدي إلى إغفال بعض العناصر المؤثرة في الحكم الشرعي، مثل ظروف الواقعة، ومقاصد المكلفين، وتحقيق المناط، ومراعاة المآلات، وهي عناصر جوهرية في عملية الاجتهاد الفقهي[٦٥]. ومن الملاحظات التي تثيرها التطبيقات المعاصرة كذلك ما يتعلق بإمكانية الاعتماد المفرط عليها في البحث الفقهي والتعليم الشرعي. فمع ما توفره من سرعة وسهولة في الوصول إلى المعلومات، قد يؤدي الاستخدام غير المنضبط إلى تراجع مهارات البحث والتحليل والاستنباط لدى الباحثين والطلاب، ولا سيما إذا تحولت هذه التطبيقات من أدوات مساعدة إلى بدائل عن الجهد العلمي المباشر. ولذلك فإن الحفاظ على التوازن بين الإفادة من التقنية وتنمية الملكة الفقهية يمثل ضرورة علمية لا غنى عنها [٦٦]وفي مجال الإفتاء الإلكتروني تبرز الحاجة إلى مزيد من الحذر؛ لأن بعض الأنظمة الذكية قد تقدم إجابات شرعية اعتمادًا على قواعد بيانات محددة دون القدرة على استيعاب جميع الظروف المحيطة بالسؤال أو مراعاة

خصوصية المستفتي. ومن ثم فإن تقويم هذه التطبيقات في ضوء الضوابط الشرعية يقتضي التأكيد على أن دورها يجب أن يبقى في حدود المساعدة والاسترشاد، بينما يظل إصدار الفتوى النهائية من اختصاص العلماء المؤهلين الذين يمتلكون أدوات الاجتهاد والنظر الشرعي[٦٧].

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.تناولت هذه الدراسة موضوع ضوابط استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية: دراسة تأصيلية تطبيقية، وذلك من خلال بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي وطبيعة تطبيقاته في المجال الشرعي، وبيان الأساس الشرعي للاستفادة منه في الدراسات الفقهية، ثم الوقوف على الضوابط الشرعية والمنهجية والأخلاقية الحاكمة لاستخدامه، فضلاً عن دراسة أبرز تطبيقاته في البحث الفقهي والإفتاء والتعليم الشرعي وتقويمها في ضوء الأصول والقواعد الشرعية.وقد كشفت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يمثل إحدى أهم التقنيات المعاصرة القادرة على الإسهام في تطوير البحث الفقهي وتيسير الوصول إلى المعرفة الشرعية، من خلال ما يوفره من أدوات متقدمة في جمع المعلومات وتحليلها وتصنيفها واسترجاعها. كما بينت الدراسة أن الشريعة الإسلامية تمتلك من المرونة والأصول الكلية ما يمكنها من استيعاب هذه المستجدات التقنية وتوجيهها نحو تحقيق المصالح الشرعية وخدمة العلوم الإسلامية، شريطة الالتزام بالضوابط الشرعية والعلمية المنظمة لاستخدامها.

المقترحات

١. وضع ضوابط ومعايير شرعية موحدة تنظم استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الدراسات الفقهية والبحوث الشرعية.

٢. إنشاء منصات ذكاء اصطناعي متخصصة في العلوم الشرعية بإشراف المجامع الفقهية والمؤسسات العلمية المعتمدة.

٣. تطوير قواعد بيانات فقهية رقمية موثقة تعتمد على المصادر الأصلية المعتمدة في المذاهب الفقهية المختلفة.

٤. إدراج موضوعات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته الشرعية ضمن برامج الدراسات العليا في كليات الشريعة والعلوم الإسلامية.

٥. تدريب الباحثين وطلبة الدراسات العليا على الاستخدام العلمي الرشيد لأدوات الذكاء الاصطناعي في البحث الشرعي.

قائمة المصادر والمراجع

١. البرعي، أحمد سعد علي" .تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي ".مجلة دار الإفتاء المصرية، المجلد ١٤، العدد ٤٨ (يناير ٢٠٢٢).

٢. الحسن، عبد الرحمن .أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المنظور الإسلامي .المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٢٤م.

٣. الحنيطي، هناء بنت محمد" .المسؤولية الفقهية المترتبة على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي ".المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، المجلد ٢٠، العدد ٣ (٢٠٢٤م).

٤. الخشت، أمل أحمد حسنين أحمد" .توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي: قسمة التركات أنموذجًا ".مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط، جامعة الأزهر، العدد ٣٦، الجزء ٣ (أبريل ٢٠٢٤).

٥. الخيري، طلال بن عقيل بن عطاس" .الأسس الإسلامية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية ".مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١، العدد ٤ (٢٠٢١م).

٦. الريسوني، أحمد .نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي .الطبعة الرابعة. فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٥.

٧. الرومي، أحمد" .الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي: رؤية مستقبلية ".مجلة الدراسات الشرعية والإنسانية، جامعة أم القرى، العدد ٢٨ (٢٠٢٣م).

٨. الزحيلي، وهبة .أصول الفقه الإسلامي .الطبعة الأولى. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٦.

٩. المبروك، عبد الحكيم إبراهيم" .الضوابط الشرعية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي ".مجلة الحق للعلوم الشرعية والقانونية، جامعة بني وليد، المجلد ١٢، العدد ٢ (٢٠٢٥م).

١٠. المطلق، حياة بنت عبد الله بن محمد" .تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العبادات التي تدخلها النيابة في الفقه الإسلامي ".مجلة أوروك للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، المجلد ١٦، العدد ٤، الجزء ٢.(2023)

١١. المويزري، نورا دويم فلاح" .الذكاء الاصطناعي: أحكامه وضوابطه في الشريعة الإسلامية ".مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، المجلد ٤٢، العدد ١٥٣ (يناير ٢٠٢٥).

١٢. الهاجري، فلاح محمد" .المسؤولية الشرعية لمستخدمي الذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية ".مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، المجلد ٣٩، العدد الخاص (٤).(2024) (

١٣. خضر، محمد زكي" .الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في خدمة العلوم الإسلامية ".مجلة جامعة أم القرى، العدد ٤٢ (٢٠٢١م).

١٤. راشد، حمد بن .تحليل التراث الفقهي باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي .المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٢٤م.

١٥. لقلالي، س. ا. ا" .الذكاء الاصطناعي من منظور الشريعة الإسلامية ".مجلة الأصالة، المجلد ٣، العدد ١٠ (٢٠٢٤م).

١٦. أبو العلا، عمرو محمد غانم" .دور الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي." في أبحاث الملتقى العلمي الدولي: الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية .الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الإسلامية، مخبر الدراسات الفقهية والقضائية، ٢٠٢٤م.

هوامش البحث

(١) أحمد سعد علي البرعي، "تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي"، مجلة دار الإفتاء المصرية، المجلد ١٤، العدد ٤٨، يناير ٢٠٢٢، ص ٤٣.

(٢) فلاح محمد الهاجري، "المسؤولية الشرعية لمستخدمي الذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، المجلد ٣٩، العدد الخاص (٤)، ٢٠٢٤، ص ٢٦.

(٣) أحمد سعد علي البرعي، "تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي"، مجلة دار الإفتاء المصرية، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٥) فلاح محمد الهاجري، "المسؤولية الشرعية لمستخدمي الذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية"، المصدر السابق، ص ٢٤.

(٦) أحمد سعد علي البرعي، "تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي"، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٧) فلاح محمد الهاجري، "المسؤولية الشرعية لمستخدمي الذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية"، المصدر السابق، ص ٧٤.

(٨) عبد الحكيم إبراهيم المبروك، "الضوابط الشرعية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي"، مجلة الحق للعلوم الشرعية والقانونية، جامعة بني وليد، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠٢٥م، ص ٤٥.

(٩) حمد بن راشد، تحليل التراث الفقهي باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٢٤م)، ص ١١٢.

(١٠) أحمد سعد علي البرعي، "تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي"، المصدر السابق، ص ١٦.

(١١) نورا دويم فلاح المويزري، "الذكاء الاصطناعي: أحكامه وضوابطه في الشريعة الإسلامية"، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، المجلد ٤٢، العدد ١٥٣، يناير ٢٠٢٥، ص ١٠٥٢.

(١٢) أمل أحمد حسنين أحمد الخشت، "توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي: قسمة التركات أنموذجًا"، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط، جامعة الأزهر، العدد ٣٦، الجزء ٣، أبريل ٢٠٢٤، ص ٧٦٧.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨١٢.

(١٤) حياة بنت عبد الله بن محمد المطلق، "تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العبادات التي تدخلها النيابة في الفقه الإسلامي"، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، المجلد ١٦، العدد ٤، الجزء ٢، ٢٠٢٣، ص ٢٤٠٣.

(١٥) فلاح محمد الهاجري، "المسؤولية الشرعية لمستخدمي الذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية"، المصدر السابق، ص ٣٣.

(١٦) لقلالي، س. ا. ا.، "الذكاء الاصطناعي من منظور الشريعة الإسلامية"، مجلة الأصالة، المجلد ٣، العدد ١٠، ٢٠٢٤م، ص ١١٥

(١٧) عبد الحكيم إبراهيم المبروك، "الضوابط الشرعية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي"، المصدر السابق، ص ٤٨.

(١٨) وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٦، ص ٨١٦.

(١٩) أحمد الرومي، "الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي: رؤية مستقبلية"، مجلة الدراسات الشرعية والإنسانية، جامعة أم القرى، العدد ٢٨، ٢٠٢٣م، ص ٣٨.

(٢٠) أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ط٤، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ١٩٩٥، ص ١٨٣.

(٢١) أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، المصدر السابق، ص ١٩٩.

(٢٢) وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، المصدر السابق، ص ١١١٦.

(٢٣) نورا دويم فلاح المويزري، "الذكاء الاصطناعي: أحكامه وضوابطه في الشريعة الإسلامية"، المصدر السابق، ص ١٠٦٢.

(٢٤) أمل أحمد حسنين أحمد الخشت، "توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي: قسمة التركات أنموذجًا"، المصدر السابق، ص٧٧٤.

(٢٥) حمد بن راشد، تحليل التراث الفقهي باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، المصدر السابق، ص ١١٥.

(٢٦) محمد زكي خضر، الذكاء االصطناعي وتطبيقاته في خدمة العلوم إلسالمية، مجلة جامعة أم القرى، العدد ٤٢، ٢٠٢١م، ص ٩١.

(٢٧) أحمد سعد علي البرعي، "تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي"، مجلة دار الإفتاء المصرية، المصدر السابق٢٠٢٢، ص ٢٤.

(٢٨) نورا دويم فلاح المويزري، "الذكاء الاصطناعي: أحكامه وضوابطه في الشريعة الإسلامية"، المصدر السابق، ص ١٠٦٧.

(٢٩) فلاح محمد الهاجري، "المسؤولية الشرعية لمستخدمي الذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية"، المصدر السابق، ص ٤٧.

(٣٠) أمل أحمد حسنين أحمد الخشت، "توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي: قسمة التركات أنموذجًا"، المصدر السابق، ص ٧٨٤.

(٣١) أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، المصدر السابق، ص ٣١٤.

(٣٢) وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، المصدر السابق، ص ١٠٤٣.

(٣٣) نورا دويم فلاح المويزري، "الذكاء الاصطناعي: أحكامه وضوابطه في الشريعة الإسلامية"، المصدر السابق، ص ١٠٥٦.

(٣٤) فلاح محمد الهاجري، "المسؤولية الشرعية لمستخدمي الذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية"، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٣٥) أحمد سعد علي البرعي، "تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي"، المصدر السابق، ص ٥٠.

(٣٦) أمل أحمد حسنين أحمد الخشت، "توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي: قسمة التركات أنموذجًا"، المصدر السابق، ص ٧٨٦.

(٣٧) نورا دويم فلاح المويزري، "الذكاء الاصطناعي: أحكامه وضوابطه في الشريعة الإسلامية"، المصدر السابق، ص ١٠٦٢.

(٣٨) فلاح محمد الهاجري، "المسؤولية الشرعية لمستخدمي الذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية"، المصدر السابق، ص ٥٥.

(٣٩) أحمد سعد علي البرعي، "تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي"، المصدر السابق، ص ٧١.

(٤٠) عبد الرحمن الحسن، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المنظور الإسلامي، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٢٤م)، ص ٧٤.

(٤١) طلال بن عقيل بن عطاس الخيري، "الأسس الإسلامية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية"، مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ١، ع ٤، ٢٠٢١م، ص ١٩٠.

(٤٢) نورا دويم فلاح المويزري، "الذكاء الاصطناعي: أحكامه وضوابطه في الشريعة الإسلامية"، المصدر السابق، ص ١٠٦٤.

(٤٣) فلاح محمد الهاجري، "المسؤولية الشرعية لمستخدمي الذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية"، المصدر السابق، ص ٥٩.

(٤٤) أمل أحمد حسنين أحمد الخشت، "توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي: قسمة التركات أنموذجًا"، المصدر السابق، ص ٧٩٢.

(٤٥) أمل أحمد حسنين أحمد الخشت، "توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي: قسمة التركات أنموذجًا"، المصدر السابق، ص ٧٩٦.

(٤٦) أحمد سعد علي البرعي، "تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي"، المصدر السابق، ص ٧٩.

(٤٧) أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، المصدر السابق، ص٣٢٣.

(٤٨) عمرو محمد غانم أبو العلا، "دور الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي"، أبحاث الملتقى العلمي الدولي: الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية، (الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الإسلامية، مخبر الدراسات الفقهية والقضائية، ٢٠٢٤م)، ص ١٢.

(٤٩) أحمد سعد علي البرعي، "تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي"، المصدر السابق، ص ٣٥.

(٥٠) نورا دويم فلاح المويزري، "الذكاء الاصطناعي: أحكامه وضوابطه في الشريعة الإسلامية"، المصدر السابق، ص ١٠٥٤.

(٥١) أحمد سعد علي البرعي، "تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي"، المصدر السابق، ص ٤١.

(٥٢) أمل أحمد حسنين أحمد الخشت، "توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي: قسمة التركات أنموذجًا"، المصدر السابق، ص ٧٨٠.

(٥٣) فلاح محمد الهاجري، "المسؤولية الشرعية لمستخدمي الذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية"، المصدر السابق، ص ٥٠.

(٥٤) أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، المصدر السابق، ص٣٣٦.

(٥٥) هناء بنت محمد الحنيطي، "المسؤولية الفقهية المترتبة على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، المجلد ٢٠، العدد ٣، ٢٠٢٤م، ص ٤١٨.

(٥٦) أحمد سعد علي البرعي، "تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي"، المصدر السابق، ص ٦٣.

(٥٧) نورا دويم فلاح المويزري، "الذكاء الاصطناعي: أحكامه وضوابطه في الشريعة الإسلامية"، المصدر السابق، ص ١٠٥٧.

(٥٨) فلاح محمد الهاجري، "المسؤولية الشرعية لمستخدمي الذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية"، المصدر السابق، ص ٣٧.

(٥٩) أمل أحمد حسنين أحمد الخشت، "توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي: قسمة التركات أنموذجًا"، المصدر السابق، ص ٨٠٢.

(٦٠) أمل أحمد حسنين أحمد الخشت، "توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي: قسمة التركات أنموذجًا"، المصدر السابق، ص ٨٠٥.

(٦١) وهبة مصطفى الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، المصدر السابق، ص١١٢١.

(٦٢) أحمد سعد علي البرعي، "تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي"، المصدر السابق، ص ٢٩.

(٦٣) أمل أحمد حسنين أحمد الخشت، "توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي: قسمة التركات أنموذجًا"، المصدر السابق، ص ٧٨٠.

(٦٤) فلاح محمد الهاجري، "المسؤولية الشرعية لمستخدمي الذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية"، المصدر السابق، ص ٤٣.

(٦٥) نورا دويم فلاح المويزري، "الذكاء الاصطناعي: أحكامه وضوابطه في الشريعة الإسلامية"، المصدر السابق، ص ١٠٣٩–١٠٧٠.

(٦٦) أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، المصدر السابق، ص٣٤٢.

(٦٧) وهبة مصطفى الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، المرجع السابق، ج٢، ص ١١٣٧.